ترك الانسان لما يحبه ويختاره وفعل شيء وهو يكرهه لخوف من سطوة
جبار او حيا ممن يجله ويوثر امتثال امره ونهيه فعن ذلك العزم الكاين
بالقدرة للعبد المخلوقة لله تعالى صح تكليفه اي نشا عن ثبوت ذلك العزم
صحة تعلق التكليف بالعبد وعنه ايضا صح ثوابه اي ان يثاب بالطاعة
وعقابه اي ان يعاقب بالمعصية ذمه بفعل ما لا ينبغي شرعا ويمدحه بفعل
ما هو حسن شرعا وانتفى بطلان التكليف وانتفى الجبر المحض وكفى في
التخصيص اي تخصيص تلك العمومات السابق بعضها لتصحيح التكليف اي كفى
لاجل تصحيح التكليف بهذا الامر الواحد الذي جعل متعلقا لتاثير قدرة العبد
واعني بهذا الامر الواحد العزم المصمم على الفعل وما سواه اي ما سوى
العزم المصمم مما لا يحصى من الافعال الجزئية والتروك كلها مخلوقة لله
تعالى متاثرة عن قدرته ابتداء بلا واسطة القدرة الحادثة المخلوقة المتاثرة
عن قدرته تعالى والله سبحانه اعلم ومع ذلك اي ومع ما ذكرناه من ان العزم
المصمم موجود بالقدرة الحادثة فقل ما يكون خلوص هذا العزم بلا توفيق
من الله تعالى بل لا يقع هذا العزم الموصوف بالحسن الا بتوفيقه تعالى
تفضلا لا وجوبا فان الشيطان مع الشهوة الغالبة وهوا النفس ثلاثتها
موانع من العزم المذكور تشبه المتواتر اي تشبه الامور الحاملة على
ترك العزم قهرا لقوة استيلايها على الانسان فلا ينقلب بحيث يصمم العزم
على خلاف ما تدعو اليه الا بمعونة التوفيق من الله سبحانه للعبد وليس
لاحد على الله ان يوفقه لانه لا يجب على الله تعالى شيء كما سياتي بيانه في
الاصل الرابع بل العبد اذا اعطاه الله تعالى طريقي الخير والشر بخلق
المكنة له من كل منهما له فقد اعذر اليه اي ازاح عذره منهيا ازاحة العذر

تعالى

اليه فاعذر مضمن معنى انهى وعدم التوفيق وهو الخذلان وهو اي
الخذلان ان يدعه مع نفسه لا ينصره ولا يعينه عليهما وقوله لا يسلبه
هو خبر المبتدا الذي هو عدم التوفيق وما بينهما اعتراض والمعنى ان
عدم التوفيق لا يسلب العبد المكنة اي التمكن من ذلك العزم التي خلقها
له نعت للمكنة وهذه المكنة وسياتي انها عبارة عن سلامة الاسباب
والالات غير القدرة التي ذهب اكثر اهل السنة الى انها لا تتقدم على
الفعل بل تكون معه توجد حال حدوث الفعل وتتعلق به في هذه الحالة
حتى قد يقال بناء على ما ذهبوا اليه ان التكليف بغير المقدور واقع لانه اي
التكليف وهو الطلب الالزامي لما فيه كلفة يكون قبل وجود الفعل المطلوب
بالضرورة لان طلب الفعل مع وجوده طلب لتحصيل الحاصل وهو
محال ومقارن المتاخر عن شيء غير موجود مع المتقدم عليه فالقدرة
المدعى انها انما تكون مع الفعل يمتنع اقترانها بالتكليف المتقدم عليه
فيكون التكليف بالفعل على هذا تكليفا بما لا قدرة عليه وقوله فان المراد
بيان لكون المكنة غير القدرة المذكورة وتقريره ان المراد بتلك القدرة التي
ذهب اكثر اهل السنة الى انها لا تتقدم على الفعل هو القدرة التي يقارنها
الفعل وهي قدرة جزئية اي فرد هو جزئي حقيقي مندرجة تحت
مطلق القدرة الكلية تخلق تلك القدرة الجزئية مع الفعل لا قبله وهي
القدرة المستجمعة لشرايط التاثير وهي عرض جزئي فالمتقدم على الفعل
والمتاخر عنه الامتثال وقولنا يقارنها الفعل تساهل في العبارة اذ
المقيم لشيء متقدم عليه وانما هي اي القدرة المذكورة معه اي مع الفعل
لا قبله اذ كان الفعل عند اهل السنة انما هو اثر قدرة الله تعالى كما

المكنة عبارة عن سلامة الاسباب

Copyright © King Saud University